المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣. ويعيد المجلس تأكيد مساندته التامة لعملية السلام في غواتيمالا.

ويكرر المجلس تأكيد دعوته في القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) إلى أن يقوم كلا الطرفين بالتنفيذ الكامل لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات الموقعة في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وبالتعاون التام مع جهود التحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات، ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريحهم، فضلا عن الالتزامات المتعهّد بها بموجب الاتفاقات الأخرى في مجموعة اتفاقات السلام.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٨٠، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المعنون ''أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام''. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (جمهورية كوريا)، بموافقة المجلس، ممثل غواتيمالا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس[٣٠]:

يرحب مجلس الأمن بالنجاح المحرز في إتمام بعثة المراقبين العسكريين الملحقة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وفقا للقرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٧ لأغراض التحقق من وقف إطلاق النار النهائي بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الغواتيمالي الموقع في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويشيد المجلس بالأمين العام وممثله الخاص وكبير المراقبين العسكريين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة المخلصين الذين أسهموا في هذا الجهد. ويرحب المجلس فضلا عن ذلك بالامتثال الكامل من قبل حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري لأحكام وقف إطلاق النار النهائي.

ويشيد مجلس الأمن بكلا الطرفين لما أحرز حتى الآن من تقدم نحو تنفيذ اتفاقات السلام، ولا سيما إنشاء لجنة المتابعة، التي ستشرف على تنفيذ الاتفاقات، وللخطوات التي اتخذت في سبيل إنشاء لجنة الإيضاح التاريخي. ويكرر المجلس تأكيد دعوته كلا الطرفين لمواصلة التنفيذ الكامل للالتزامات المترتبة عليهما بموجب الاتفاقات الموقعة في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فضلا عن الالتزامات الناشئة بموجب الالتزامات الأخرى الواردة بالمجموعة الشاملة لاتفاقات السلام الموقعة في مدريد، ومكسيكو سيتي، وأوسلو، واستكهولم.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لعملية السلام في غواتيمالا. ويعرب المجلس عن ثقته في مواصلة الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة التحقق في غواتيمالا، والمجتمع الدولي للدعم الذي يقدمونه لعملية السلام في غواتيمالا، وبخاصة لتنفيذ اتفاقات السلام.

(٣٠) S/PRST/1997/28.

١٨ - المسألة المتعلقة بهايتي

المقرر المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣٨): القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)

في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وعملا بطلب مجلس الأمن في جلسته ٣٥٩٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥[١]، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي[٢]، تناول حصريا التطورات الهامة التي وقعت في البلد وقدم تقييما لمنجزات الأمم المتحدة هناك. وتضمن التقرير أيضا توصياته بشأن دور المنظمة في هايتي، آخذا في الاعتبار رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة من الرئيس المنتخب حديثا لهايتي[٣]، يطلب فيها

(١) S/PRST/1995/55.

(٢) S/1996/112.

(٣) S/1996/99.

تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى. وذكر الأمين العام في تقريره أنه في حين لا توجد أية دلائل على وجود تهديد منظم لحكومة هايتي، فإن هناك شعورا بالقلق من أن تستخدم ”المجموعات الناقمة“ السخط الشعبي المتنامي في إثارة الاضطرابات، ولا سيما بعد مغادرة البعثة للبلد. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي في ظل تلك الظروف، ألا توقف البعثة أنشطتها بشكل فجائي، بل ينبغي أن تواصل مساعدة الحكومة لأشهر قليلة أخرى في الوقت الذي يجري فيه سحب عناصرها بشكل تدريجي. ولذلك أوصى بأن يمنح المجلس ردا إيجابيا على طلب الرئيس الهايتي تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر. وأوصى كذلك في ضوء قيام البعثة بنقل بعض مهامها السابقة تدريجيا إلى سلطات هايتي، بتخفيض قوام البعثة بشكل كبير.

وفي الجلسة ٣٦٣٨، المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي كل من الأرجنتين وبنغلاديش وفترويلا وكندا وهايتي، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفترويلا وكندا وهندوراس والولايات المتحدة[٤]. ووجهت انتباههم أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام[٥]، يحيل بها رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي، يطلب فيها تمديد ولاية للبعثة فترة أخرى.

وأعرب ممثل هايتي، مفتتحا المناقشة، عن شكره للمجلس لنظره في طلب حكومة بلده، وبالتالي مساعدة البلد على توطيد تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة، بينما تكتسب الخبرة التي تفتقر إليها وتواصل الحصول على المعدات التي ما زالت في حاجة إليها. وعن الصعيد السياسي، قال إن هناك ما يدعو للتفاؤل؛ فقد أجريت الانتخابات، ولأول مرة في تاريخ هايتي، نقل رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية السلطة إلى رئيس آخر منتخب بطريقة ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، وبفضل مساعدة البعثة، تعزز دور قوات الأمن العام، وتحسّن الأمن، وشعر السكان بمزيد من الطمأنينة. ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال هشة وهناك مخاطر بالغة لوقوع اضطرابات. وفي هذا السياق، أعرب عن اعتقاده بأن الخروج المقبل للبعثة من شأنه أن يترك فجوة كبيرة، قائلا إن الشرطة الوطنية الهايتية التي لا تزال دون خبرة ودون تجهيز لن تتمكن من سد تلك الفجوة. لذلك بأمل وفد بلده أن يتفهم المجلس الطلب المقدم من حكومة بلده وأن يأذن بتمديد ولاية البعثة[٦].

وأثناء المداولات، رحب عدد من المتكلمين بأول انتخابات رئاسية ديمقراطية في هايتي وبالانتقال السلمي للسلطة. وأكدوا، مع ذلك، أنه رغم التقدم الكبير المحرز منذ عودة الحكومة الدستورية، فإن تحديات لا تزال ماثلة ولا تزال الحالة الأمنية هشة. ولذلك السبب، أعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة لمساعدة الحكومة في هايتي على الوفاء بمسؤولياتها، والإسهام في تدريب قوة الشرطة الوطنية الجديدة. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى أن المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية والإعمار الاقتصادي

(٤) S/1996/136.

(٥) S/1996/99.

(٦) S/PV.6338، الصفحات ٢ إلى ٤.

والحفاظ على بيئه آمنة ومستقرة تقع على عاتق حكومة وشعب هايتي[٧].

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى تفرد المشكلة الهايتية، قائلا إن السبب ذلك هو أن الحالة من حيث الجوهر لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. ومع ذلك، ومراعاة للحالة الاستثنائية، فإن مجلس الأمن وافق على إنشاء عملية لحفظ السلام في هايتي. وذكر كذلك بأن حكومة بلده تسلم بأهمية الدعم لقوة الشرطة الوطنية الهايتية، ولكنها لديها أيضا تحفظات على استمرار وجود مفرزة عسكرية كبيرة تابعة للأمم المتحدة في هايتي. وقال إن هذا ينبغي أن يكون آخر تمديد للبعثة في هايتي[٨].

وذكر ممثل الصين أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته عملية السلام في هايتي، فإن بعض المسائل لا تزال بحاجة إلى مواجهتها، وبصفة خاصة الإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار البلد، فضلا عن مسألة الأمن. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى التجارب السابقة لعمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام والمصاعب المالية الخطيرة الحالية للأمم المتحدة، فإن وفد بلده يعتقد أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي يجب أن تنسحب وفقا للموعد المقرر. ومع ذلك، وبالنظر إلى توصيات الأمين العام وطلب حكومة هايتي ورأي أمريكا اللاتينية وبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة بعثة الأمم المتحدة في هايتي، فقد مارس وفد بلده أقصى قدر من المرونة خلال مشاورات المجلس وبذل قصارى جهده من أجل إيجاد اقتراح توفيقي. وبالنظر إلى أن مشروع القرار المعروض على المجلس أدخلت عليه التعديلات التي قدمها وفده، فإنه سيصوت مؤيدا لمشروع القرار[٩].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفة القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى أحكام قراراته ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٩٠٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، و ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٣٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٩٤٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٩٤٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ١٠٠٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ يشير أيضا إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هايتي،

وإذ يشير كذلك إلى أحكام اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك ذي الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وإذ يلاحظ التوصيات الواردة فيه،

وإذ يحيط علما بالرسالتين المؤرختين ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ والموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي،

وإذ يشدد على أهمية الانتقال السلمي للسلطة إلى رئيس جمهورية هايتي الجديد المنتخب ديمقراطيا،

---

(٧) المرجع نفسه، قبل التصويت: الصفحتان ٤ و ٥ (إيطاليا، باسم الاتحاد الأوروبي وإستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا)؛ الصفحات٦ إلى ٨ (أندونيسيا)؛ والصفحة ٨ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (هندوراس)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (بولندا)؛ والصفحتان ، ١١ و ١٢ (غينيا بيساو)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (مصر) بيانات بعد التصويت: والصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (فرنسا).

(٨) المرجع نفسه، والصفحتان ٥ و ٦.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، للعمل على تدعيم السلم والديمقراطية في هايتي، ويؤيدها،

وإذ يؤكد ضرورة كفالة أن تكون حكومة هايتي قادرة على الحفاظ عل البيئة الآمنة والمستقرة التي هيأتها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي واستمرت بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ويرحب في هذا السياق بالتقدم المحرز في إنشاء شرطة وطنية هايتية تؤدي عملها بصورة كاملة وإعادة تنشيط النظام القضائي الهايتي،

وإذ يدرك الصلة بين السلم والتنمية وأن الالتزام المستمر من قبل المجتمع الدولي بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لهايتي أمر لا غنى عنه للإقرار الطويل الأمد للسلم وإشاعة الاستقرار في البلد،

وإذ يثني على جهود الأمين العام وممثله الخاص، وعلى إسهام بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي لدعم سعي الشعب الهايتي إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية والديمقراطية الدائمة والنظام الدستوري والرخاء الاقتصادي،

وإذ يعترف بإسهام المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وبأهمية مشاركتها المستمرة في تنمية هايتي،

وإذ يسلم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتعمير بلده،

١ - **يرحب** بالانتخاب الديمقراطي لرئيس جديد في هايتي وبالانتقال السلمي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٢ - **يعرب** عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي؛

٣ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، ويلاحظ توصياته المتعلقة بمواصلة تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى حكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا؛

٤ - **يؤكد** من جديد أهمية وجود قوة محترفة للشرطة الوطنية قائمة على الدعم الذاتي وتؤدي عملها بصورة كاملة وذات حجم وهيكل كافيين لتعزيز السلم والاستقرار والديمقراطية وإعادة تنشيط النظام القضائي في هايتي؛

٥ - **يقرر**، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وبغية مساعدة الحكومة الديمقراطية في هايتي على الوفاء بمسؤولياتها عن (أ) الحفاظ، عن طريق وجود البعثة، على البيئة الآمنة والمستقرة التي تمت تهيئتها؛ و (ب) تحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى قوة محترفة، أن يمدد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها أربعة أشهر لتحقيق الأغراض المبينة في الفقرات ٤٧ إلى ٤٩ من التقرير؛

٦ - **يقرر** تخفيض عدد أفراد البعثة إلى ما لا يتجاوز ١ ٢٠٠ فرد؛

٧ - **يقرر** أيضا تخفيض العدد الحالي لأفراد الشرطة المدنية إلى ما لا يتجاوز ٣٠٠ فرد؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينظر في الخطوات اللازمة لزيادة خفض قوام البعثة بما يتسق مع تنفيذ هذه الولاية، وأن ينفذها، حسب الاقتضاء؛

٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يبدأ في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ التخطيط للانسحاب الكامل للبعثة؛

١٠ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ حزيران/يونيه تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل لتعزيز التنمية في هايتي؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة، من أجل تنفيذ أحكام الولاية على النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه؛

١٢ - **يكرر** تأكيد التزام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بتقديم المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي ويؤكد أهمية ذلك للحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي؛

١٣ - **يناشد** الدول الأعضاء التبرع للصندوق الاستئماني المنشأ في القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية، وكفالة تدريب أفرادها تدريبا كافيا وجعلها تؤدي عملها بصورة كاملة، وهو ما يعد أمرا ضروريا لتنفيذ الولاية؛

١٤ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

ووجه ممثل شيلي، متكلما بعد التصويت، الانتباه إلى عنصر هام في القرار، هو أن مفهوم السلام لم يعد يتمثل في انتفاء النزاع المسلح، وإنما أصبح الآن مفهوما للسلام لا يتجزأ يربط بشكل لا فكاك منه بين جزأيه المكونين له: وهما الأمن والتنمية. ولذلك فإن إحراز تقدم في تلك المجالات ذو أهمية حيوية لتعزيز السلام والأمن في هايتي. ولاحظ مع الارتياح أن دعم المجلس لهايتي يستهدف استعادة الديمقراطية

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو هدف أساسي لبلدان المنطقة[١٠].

وقال ممثل فرنسا إن الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هايتي كان يمكن أن يصبح مكتملا بعد الانتخابات الرئاسية. لكن الرئيس الهايتي الجديد طلب وجود قوة دولية، لأشهر قليلة أكثر، تحفظ وتصون الأمن والاستقرار في البلد وتواصل تدريب قوة الشرطة الهايتية. وستواصل فرنسا، فيما يخصها، المشاركة في البعثة وتزويد هايتي بالمساعدة الاقتصادية[١١].

وتكلمت الرئيسة، بصفتها ممثلة للولايات المتحدة، فقالت إن المجتمع الدولي جدد بالموافقة على تمديد البعثة، دعمه للأمن والاستقرار في هايتي بمواصلة تقديم مساعدته التي تحتاج إليها أشد الحاجة الشرطة الوطنية الهايتية التي جرى وزعها حديثا. وهذا سيسمح لحكومة هايتي بأن توطد ويزد من توسيع أوجه التقدم السياسي، والاجتماعي والاقتصادي الذي حققته مؤخرا. والقرار الذي اُعتمد اليوم يرمي إلى المساعدة على ”إنجاز المهمة“. وفي غضون الأشهر القادمة، سترحب حكومة بلدها بتوصيات من الأمين العام بشأن سبل جديدة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يسهم في تنمية هايتي وديمقراطيتها وأمنها[١٢].

وأشار ممثل كندا إلى أن وفده كان يحبذ أن يقبل المجلس توصيات الأمين العام بكاملها. ومع ذلك، بالنظر إلى قوة تصميم حكومة كندا على عدم التخلي عن هايتي في هذه المرحلة الحرجة، فقد قررت، وفقا للفقرة ١١ من القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)، أن تقدم على حسابها، قوات عسكرية إضافية لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها. بيد أنه أكد أن هذه الخطوة ليست ترتيبا مثاليا، وينبغي ألا يؤخذ به كترتيب نموذجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. وفي ذلك السياق، أعرب عن الاعتقاد الراسخ لدى وفد بلده بأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تساعد، من خلال الأنصبة المقررة، على تحمل عبء صون السلم والأمن الدوليين[١٣].

المقرر المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٧٦): القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦)

في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وعملا بأحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، يتضمن معلومات عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنمية في البلد[١٤]وتضمَّن التقرير أيضا توصياته فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في هايتي بعد انقضاء ولاية البعثة، التي أخذت في الحسبان فحوى رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي[١٥] يطلب فيها استمرار وجود القوة الدولية لفترة ستة أشهر أخرى. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن هايتي قد أصبح لديها لأول مرة في تاريخها قوة شرطة محترفة، ملتزمة بسيادة القانون. وقال إنه رغم إدراكه أن القصد هو أن يكون تمديد ولاية البعثة الأخير تمديدا نهائيا، من الواضح أيضا أن الشرطة الوطنية الهايتية ليست في موقف يمكِّنها من أن تكفل، بمفردها، تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في هايتي، وأن الانسحاب التام لوجود الأمم المتحدة، في الوقت الحالي، يمكن أن يعرِّض للخطر النجاح المحرز حتى الآن. ولذلك أوصى المجلس بإنشاء بعثة جديدة لمدة ستة أشهر تعرف باسم

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢١.

(١٤) S/1996/416 و Add.1/Rev.1.

(١٥) S/1996/431.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي على أن تكون ذات ولاية محددة[١٦].

وفي الجلسة ٣٧٨٠، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي كندا وهايتي، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (مصر) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٧]. ووجه انتباه الأعضاء أيضا إلى الوثيقتين التاليتين: رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس مجلس من الأمين العام[١٨] يحيل بها رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي، يطلب فيها إلى المجلس الإذن بوجود قوة متعددة الجنسيات في هايتي لمدة ستة أشهر أخرى؛ ورسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل السلفادور، يحيل بها نص مشروع قرار بشأن الوجود الدولي في هايتي، اعتمدته منظمة البلدان الأمريكية، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بنما سيتي[١٩].

وفي الجلسة نفسها قال ممثل إيطاليا، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فضلا عن إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، إن اعتماد مشروع القرار يبين مرة أخرى الالتزام والدعم القويين من جانب المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الهايتية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأيدا تاما استمرار عملية الأمم المتحدة في هايتي ويعتقد، بصفة خاصة، أن إنشاء قوة شرطة جديدة، تلتزم بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان، هو إحدى المسائل الرئيسية التي تواجه البلد. وكل جانب آخر لمستقبل هايتي يتعلق بمسألة الأمن[٢٠].

وذكر ممثل كندا أن وجود الأمم المتحدة في هايتي كان عنصرا أساسيا يكمل جهود شعب هايتي لبناء مجتمع ديمقراطي وآمن وعادل. وسينشيء المجلس الآن بعثة جديدة بحجم وولاية أقل بكثير. وفي ذلك السياق، أكد أن حكومة بلده ستواصل طواعية توفير كثير من القوات الإضافية المطلوبة لكفالة تنفيذ ولاية البعثة[٢١].

وأشار ممثل شيلي، متلكما قبل التصويت، إلى أن الغرض الأساسي للمنظمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد صرف مجلس الأمن اهتمامه في الأعوام الأخيرة نحو النزاعات داخل الدول، وليس فيما بينها، ومن ثم وجد من الضروري تقييم هذه الحالات وأن ينخرط في الشؤون الداخلية للدول، بناء على طلبها. وقد نُفذت عمليات شكلت استثناءات حقيقية من مبدأ عدم التدخل. والحالة الجديدة التي تواجه مجلس الأمن تشكل تحديات جديدة لأعضائه. وحالة هايتي تشكل مثالا لحالة تتطلب تقييما موضوعيا لمشاكل البلد الداخلية التي تتطلب الدعم من المجتمع الدولي[٢٢].

وعلى الرغم من اعتراف عدد من المتكلمين بالدور الناجح للبعثة في إرساء أسس لهايتي الآمنة والديمقراطية، فقد أكدوا أن الحالة الأمنية العامة في البلد لا تزال مضطربة، وأن انسحاب قوات الأمم المتحدة قبل الأوان قد يؤدي إلى تقويض كل ما أُنجز حتى الآن. ولذلك السبب، ومراعاة لطلب حكومة هايتي، فقد أعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار

(١٦) للاطلاع على ولاية البعثة وتكوينها، انظر الفصل الخامس.

(١٧) S/1996/478.

(١٨) S/1996/431.

(١٩) S/1996/432.

(٢٠) S.PV.3676، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

ولإنشاء بعثة جديدة لتسهم في إضفاء الطابع الاحترافي للشرطة الوطنية الهايتية ولتعزيز بيئة مستقرة وآمنة في البلد[٢٣].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن حكومة بلده تخامرها بعض الشكوك بشأن الحاجة إلى عملية جديدة، وخاصة فيما يتعلق بالإبقاء على مكون عسكري، في وقت تتسم فيه الحالة في هايتي بشكل عام بالاستقرار والأمان، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه أي تهديد بالعنف المنظم لزعزعة استقرار الحالة. غير أنه مراعاة للنداء الذي وجهه رئيس هايتي وموقف منظمة الدول الأمريكية ومجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي[٢٤]، انضم وفده إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الموافقة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وشدد على أن ذلك كان ممكناً لأن مقدمي مشروع القرار أخذوا بعين الاعتبار المقترحات التي قدمتها روسيا والصين، وهي مقترحات كانت تتبع نفس النهج. وفي الختام، أضاف قائلاً إنه من الأهمية بمكان أن مشروع القرار يستهدف مواصلة جهود منظمة الدول الأمريكية وزيادتها للمساعدة في حل مشاكل هايتي[٢٥].

وأعرب ممثل الصين عن تحفظاته على استمرار وجود العنصر العسكري للأمم المتحدة في هايتي، قائلا إنه لا توجد دلائل على أن الحكومة تتعرض لأي تهديد منظم ولا تشكل الحالة هناك أي خطر على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، بالنظر إلى طلب حكومة هايتي ورغبات بلدان أمريكا اللاتينية، يوافق الوفد الصيني من حيث المبدأ على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، ولذلك فإنه سيصوّت لصالح مشروع القرار[٢٦].

وذكر ممثل جمهورية كوريا أنه يجب أن يعاد توجيه دور الأمم المتحدة في هايتي وينبغي أن ينتقل التركيز من عمليات حفظ السلم الحالية إلى تعزيز أنشطة التنمية الاقتصادية – الاجتماعية. فقد مثلت بعثة الأمم المتحدة في هايتي نموذجاً ناجحاً في دمج العملية التقليدية لحفظ السلم مع جهود بناء السلم بعد النزاع. وبالتالي يرى وفد بلده أن استمرار وجود الأمم المتحدة يجب أن يسهم في الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلم إلى مرحلة بناء السلم. ولاحظ مع الارتياح أنه جرى تناول الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة على النحو السليم في مشروع القرار من خلال تخفيض قوة البعثة تخفيضاً كبيراً[٢٧].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالاجتماع بوصفه القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علماً بالطلب المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ المقدم من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحد،

وإذ يشدد على ضرورة دعم التزام حكومة هايتي بالمحافظة على البيئة الآمنة والمستقرة التي هيأتها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي واستمرت بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

---

(٢٣) المرجع نفسه، قبل التصويت: الصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (هندوراس)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ١٠ (ألمانيا)؛ والصفحة ١١ (غينيا – بيساو)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (بوتسوانا)؛ والصفحة ١٤ (بولندا). بيانات بعد التصويت: والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (مصر).

(٢٤) الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة.

(٢٥) S/PV.3676، الصفحة ٦.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

وإذ يثني على دور بعثة الأمم المتحدة في هايتي في مساعدة حكومة هايتي على الوفاء بمسؤولياتها عن (أ) الحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة التي تمت تهيئتها، و (ب) تحويل الشرطة المدنية الهايتية إلى قوة محترفة، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ يلاحظ انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقا للقرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)،

وإذ يلاحظ الدور الأساسي الذي أدته حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، في المساعدة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية تؤدي عملها بصورة كاملة وذات حجم وهيكل كافيين، بوصفها عنصراً أساسياً لترسيخ الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي لهايتي، وفي هذا السياق، **إذ يرحب** بالتقدم المحرز في إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبخاصة مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي، لتعزيز ترسيخ السلام والديمقراطية في هايتي ويؤيدها،

وإذ يحيط علماً بالقرار المتعلق بالوجود الدولي في هايتي المتخذ في الجلسة العامة السابعة للدورة العادية السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية الذي ينص على جملة أمور منها تشجيع المجتمع الدولي على المحافظة على نفس مستوى الالتزام الذي أبداه خلال سنوات الأزمة، ويوصي بأن يقوم المجتمع الدولي، بناء على طلب حكومة هايتي، بالمحافظة على وجود قوي في هايتي وتقديم دعمه الكامل لتعزيز قوة الشرطة الوطنية وترسيخ البيئة الآمنة والديمقراطية اللازمة لتحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، **وإذ يدعو** إلى زيادة مشاركة منظمة الدول الأمريكية،

وإذ يدرك الصلة بين السلام والتنمية **وإذ يؤكد** على أن الالتزام المستمر من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي أمر لا غنى عنه للسلام والاستقرار في البلد على الأمد الطويل،

وإذ يرحب بالتقدم المتواصل نحو ترسيخ الديمقراطية من جانب شعب هايتي منذ عملية النقل السلمي التاريخي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر منتخب ديمقراطيا في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦،

وإذ يسلم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وإقامة العدل، وتعمير بلده،

١ - **يؤكد** أهمية وجود قوة شرطة مدنية محترفة وقائمة بذاتها، تؤدي عملها بصورة كاملة، وذات حجم وهيكل كافيين، تكون قادرة على أداء الطائفة الكاملة من وظائف الشرطة، لترسيخ الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي لهايتي؛

٢ - **يقرر** إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، من أجل مساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة إلى قوة محترفة. وعلى المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة حالياً لإنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية فعالة، **ويؤيد** دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع بناء المؤسسات، وتحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في هايتي؛

٣ - **يقرر** أن تتكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي بصفة أولية من ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٦٠٠ من الجنود؛

٤ - **يرحب** بتأكيد أن الأمين العام سيكون متيقظاً لما قد يحين من فرص أخرى لتخفيض قوام القوة كي تتمكن من تنفيذ مهامها بأقل تكاليف ممكنة؛

٥ - **يسلم** بأن المهام الرئيسية التي تواجه حكومة هايتي وشعبها تشمل الإصلاح الاقتصادي والتعمير **ويؤكد على أهمية** قيام حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية بالاتفاق في أقرب وقت ممكن على الخطوات الضرورية التي تمكّن من توفير الدعم المالي الإضافي؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة من أجل تنفيذ أحكام الولاية على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، لضمان أن تكون تلك الشرطة مدربة بقدر كاف وقادرة على العمل بصورة كاملة؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن بيان الاحتمالات لإجراء مزيد من التخفيضات في قوام البعثة؛

٩ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فذكرت أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، منذ توليها المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، ساعدت على ضمان مناخ من الأمن يمكن فيه إجراء الانتخابات الحرة والاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية وتحقيق

المصالحة الوطنية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في هايتي. وقال إن مجلس الأمن كرر مرة أخرى تأكيد اعتزامه المساهمة في الاستقرار الإقليمي، ومبادئ حقوق الإنسان والحرية والتقدم الاجتماعي التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن المراقبين التابعين للشرطة المدنية الدولية سيواصلون طوال الأشهر الخمسة المقبلة بذل جهودهم من أجل أن تصبح الشرطة الوطنية الهايتية شرطة محترفة، في حين أن الكتيبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة ستقدم المساعدة لردع أولئك الذين قد تسول لهم نفسهم عرقلة عملية نشر الديمقراطية. ويتعين على السلطات الهايتية في نهاية المطاف أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن النظام العام[٢٨].

وذكر ممثل فرنسا أن عملية الأمم المتحدة في هايتي هي دون شك إحدى قصص النجاح الكبير التي أحرزته المنظمة في الآونة الأخيرة. إلا أنه قال إنه ينبغي، على الرغم من التقدم الذي أحرزته الشرطة الهايتية، استمرار تقديم المساعدة لها. وقال إن وفد بلده يؤيد إنشاء البعثة الجديدة لأنه يعتقد أن الانقطاع المفاجئ في تقديم المساعدة من شأنه أن يعرّض النتائج المحرزة حتى الآن للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تدهور في الحالة في هايتي يمكن أن يترك أثراً سلبياً على العملية الديمقراطية وعلى الاستقرار الإقليمي[٢٩].

ورحب ممثل هايتي باتخاذ مجلس الأمن القرار الذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وقال إن البعثة الجديدة سوف تمكِّن حكومته من الحفاظ على جو الأمن في البلد، مع استمرارها في تعزيز الشرطة وجعلها شرطة محترفة بمساعدة المجتمع الدولي. ولقد اتُّخذت التدابير اللازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد، من خلال وضع برنامج جديد ''طموح'' سوف يمكن البلد من الخروج من كساده الاقتصادي خلال ثلاث سنوات. غير أن نجاح هذا البرنامج يعتمد على تهيئة مناخ الأمن في البلد[٣٠].

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

المقرر المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧١٩): القرار ١٠٨٥ (١٩٩٦)

في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وعملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن، تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي[٣١]. وذكر الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن حكومة هايتي قد اتخذت خطوات لتصحيح بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة، فإن التقدم المحرز لم يكن كافيا في عدة مجالات. فقد شهد الوضع الأمني في هايتي تدهوراً في الآونة الأخيرة وأصبحت الجريمة العادية مثار قلق متزايد، بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات والممنوعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إساءة استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية الهايتية شهدت ارتفاعاً أيضاً. وفي حين أن تلك الحوادث لم تشكل تهديدا خطيرا بالنسبة للحكومة، فإنها تسببت في انزعاج بين السكان، وأثرت على الروح المعنوية للشرطة، وصرفت تركيز الحكومة عن القضايا الملحة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المصالحة في المجتمع الهايتي. وأعرب الأمين العام عن قناعته بأن إجراء أي خفض آخر في قوام البعثة من شأنه أن يقلل قدرتها ويعرّض ولايتها للخطر. ولذلك أوصى بالإبقاء على قوام البعثة الحالية في الوقت الحاضر.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٣١) S/1996/813.

وقدم الأمين العام، في إضافة لتقريره مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، توصياته بشأن دور الأمم المتحدة في هايتي بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر[٣٢]. وكرر التأكيد على أن الشرطة الوطنية الهايتية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الخبرة والكفاءة لتسيطر على الجماعات التخريبية وتتصدى للتهديدات التي تمثلها هذه الجماعات، وكرر التأكيد أيضا على أنه من الواضح بالتالي أن وجود العنصر العسكري في البعثة يشكل عاملا رئيسيا في تمكين السلطات الهايتية من احتواء خطر زعزعة الاستقرار. ولذلك، فإنه سيوصي، إذا طلبت الحكومة ذلك، المجلس بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بقوامها الحالي. وأعرب الأمين العام عن استمرار اقتناعه بأن إجراء أي خفض آخر في حجم البعثة، في ظل الظروف الراهنة، من شأنه أن يقلل قدراتها التشغيلية والتدريبية ويعرّض ولايتها للخطر.

ولاحقا، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أبلغ الأمين العام المجلس بأنه تلقى رسالة من رئيس هايتي يطلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي[٣٣]. ولذلك فهو يؤكد توصيته السابقة بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي الجلسة ٣٧١٩، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (إندونيسيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة[٣٤].

ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[٣٥].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالاجتماع بوصفه القرار ١٠٨٥ (١٩٩٦) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ١٠٦٣ (١٩٩٦) الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي،

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية تنتهي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٢ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧٢١): القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦)

في الجلسة ٣٧٢١، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله[٣٦]. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأرجنتين وفنزويلا وكندا وهايتي، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (إيطاليا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قانون قدمته الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة[٣٧]. ووجه انتباههم أيضا إلى الرسالة السابقة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[٣٨].

---

(٣٢) S/1996/813/Add.1 و Add.1.

(٣٣) S/1996/956.

(٣٤) S/1996/990.

(٣٥) S/1996/956.

(٣٦) S/1996/813 و Add.1.

(٣٧) S/1996/1002.

(٣٨) S/1996/956.

وذكر ممثل هايتي، مفتتحا المناقشة، أن حكومة بلده ستسعى جاهدة خلال الأشهر المقبلة لتكمل تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية، وقبل نهاية العام المقبل، ستصبح القوة قادرة على الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. غير أنه شدد على أن الهيكل الأساسي للبلد لا يزال متداعياً إلى حد كبير، الأمر الذي يجعل ظروف العيش في البلد صعبة للغاية. وأضاف قائلاً إن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الخطيرة هي ''أرض خصبة'' تستغلها مجموعات هدامة لزرع القلق مما يخلق جواً من عدم الاستقرار يلحق الأذى بالاستثمارات الاقتصادية ويعوق إصلاح المؤسسات الهايتية[٣٩].

وخلال مداولات المجلس، أعرب معظم المتحدثين، آخذين في الحسبان توصية الأمين العام والنداء الذي أطلقه رئيس هايتي، عن تأييدهم لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي مرة أخرى لمساعدة الحكومة على تحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى شرطة محترفة والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في البلد[٤٠].

وكرر ممثل روسيا الإعراب عن الشكوك التي تساور بلده بشأن ضرورة تمديد ولاية البعثة، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على عناصرها العسكرية. وأكد أن وفد بلده يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الحالة في ذلك البلد ''لم تمثل قط'' و''لا تمثل'' تهديداً للسلم والأمن الدولي أو حتى للسلم والأمن الإقليمي. وفي الوقت نفسه، ومع أخذ نداءات هايتي والأمين العام وآراء فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي بعين الاعتبار، توافق روسيا، من حيث المبدأ وبروح التوفيق، على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لمدة أخيرة تنتهي بعد ثمانية أشهر[٤١].

وذكر ممثل الصين أن جهود حكومة هايتي التي تستهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي ستؤدي إلى اجتذاب المساعدة المالية والاستثمار وستسهم أيضاً في عملية إعادة الإعمار الاقتصادي في البلد. ويعتقد وفد بلده أن بعثة الأمم المتحدة لصون السلم انتهت في ظل الظروف الحالية. والمهمة الرئيسية التي تواجه هايتي الآن هي إعادة البناء الاقتصادي، مما سيتوقف أساساً على الشعب الهايتي نفسه. غير أنه نظراً للطابع الملح لطلب الحكومة الهايتية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، فإن وفد بلده على استعداد لأن يعتبره حالة خاصة، من أجل زيادة تعزيز عملية السلم في هايتي. وأضاف قائلاً إن مشروع القرار المعروض على المجلس لا يلبي طلب حكومة هايتي فحسب، بل يأخذ أيضاً في الاعتبار على النحو الواجب الاحتياجات والمواقف الفعلية لكل المعنيين. ولهذا، فإن وفد بلده سيصوت بالتأكيد على مشروع القرار[٤٢].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالاجتماع بوصفه القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة والقرارات التي اتخذها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجه إلى الأمين العام من رئيس هايتي،

---

(٣٩) S/PV.3721، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (كندا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (فنزويلا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (فرنسا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١١ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (الصين)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٣و ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (بوتسوانا)؛ والصفحة ١٥ (بولندا)؛ والصفحة ١٦ (غينيا – بيساو)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (شيلي)؛ والصفحات ١٨ إلى ١٩ (مصر)، و ص ١٩ (الولايات المتحدة)، والصفحة ١٩ (إيطاليا).

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وإضافته المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وإذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يثني على الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وعلى جهودها لمساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة إلى شرطة محترفة وفي الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود الراهنة الرامية إلى إقامة قوة شرطة وطنية فعالة وتدريبها،

وإذ يلاحظ التحسن الذي طرأ في الأشهر الأخيرة على حالة الأمن في هايتي وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة التحديات القائمة، على النحو المبين في إضافة تقرير الأمين العام،

وإذ يلاحظ أيضا التقلبات التي اعترت حالة الأمن في هايتي والتي ورد وصفها في تقرير الأمين العام وإضافته،

وإذ يؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز بناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، والإنعاش الاقتصادي في هايتي،

وإذ يلاحظ الدور الرئيسي الذي تضطلع به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، للمساعدة في إقامة قوة شرطة وطنية هايتية ذات حكم كاف وهيكل مناسب تعمل بكامل طاقتها بوصفها عنصراً أساسياً في تدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي، ويرحب، في هذا السياق، بالتقدم المستمر نحو إقامة الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يؤيد الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما إسهام البعثة المدنية الدولية في هايتي في العمل على تدعيم السلام والديمقراطية في هايتي،

وإذ يقر بالصلة بين السلام والتنمية **وإذ يؤكد** أن وجود التزام مستمر من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي هو أمر لا غنى عنه لإقرار السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل،

وإذ يسلم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وإقامة العدل، وتعمير بلده،

١ - **يؤكد** ما تتسم به إقامة قوة شرطة وطنية محترفة ذات حجم كاف وهيكل مناسب ومكتفية ذاتيا، وتعمل بكامل طاقتها وقادرة على الاضطلاع بكامل مهام الشرطة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي؛

٢ - **يقرر** أن يمدد للمرة الأخيرة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، كما وردت في القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) وفي الفقرات ٦ إلى ٨ من إضافة تقرير الأمين العام المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ووفقا لطلب حكومة هايتي، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بـ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٥٠٠ جندي، إلا إذا أفاد الأمين العام بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ بأن البعثة يمكن أن تقدم مساهمة إضافية في تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ١ أعلاه فتمدَّد ولايتها مرة أخرى، بعد استعراض يجريه المجلس، للمرة الأخيرة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن توصيات بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في قوام البعثة، في موعد غايته ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧؛

٤ - **يسلم** بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان أكبر مهمتين تواجهان حكومة هايتي وشعبها، **ويؤكد** أهمية استمرار التعاون الوثيق بين حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية كي يمكن تقديم المزيد من الدعم المالي؛

٥ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تقدم الدعم للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة بغية تنفيذ أحكام الولاية المحددة في الفقرة ٢ أعلاه؛

٦ - **يطلب** كذلك إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك لكفالة أن تكون الشرطة مدربة تدريباً كافياً وأن تعمل بكامل طاقتها؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ توصيات بشأن طبيعة الوجود الدولي اللاحق في هايتي؛

٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٠٦): القرار ١١٢٣ (١٩٩٧)

في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، وعملا بالقرار ١٠٨٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا آخر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي يغطي التطورات في البلد، ويوصي بإنشاء بعثة جديدة تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في

هـايتي[٤٣]. وذكـر الأمـين العـام في تقريـره أن هـايتي لا تـزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية، ناتجة إلى حد كبير عن الاستياء من الحالة الاقتصادية وعدم تحسن الظروف المعيشية. ويتعرض المجتمع الدولي نفسه للهجوم ويواجه اللوم بسبب استمرار مصاعب البلد، كما أن بعض ''المنظمات الشعبية'' راحت تعارض علناً ما أسمته ''الاحتلال الأجنبي''. وذكر الأمين العام، في معرض إبلاغه عن الحالة الأمنية، أنه على الرغم من التقدم الذي أُحرز في إنشاء قوة شرطة جديدة وكذلك في مجالات أخرى، فإن ذلك التقدم كان بطيئا ومتفاوتاً. وأفاد بأنه يشاطر القادة السياسيين في هايتي رأيهم القائل بأنه بدون تقديم دعم ثابت على المدى الطويل من المجتمع الدولي، فإن القوة قد لا تكون قادرة على التعامل مع الحوادث الخطيرة، مما يعرّض الحالة الأمنية لخطر التدهور. وقال الأمين العام إنه على الرغم من أنه كان يستعد لسحب البعثة بحلول ٣١ تموز/يوليه، قد يعرِّض للخطر إنهاء وجود الأمم المتحدة في هايتي في هذه المرحلة التقدم الذي أُحرز حتى الآن. وأوصى المجلس بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي لمساعدة السلطات الهايتية في مواصلة تحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى قوة شرطة محترفة، تضطلع بولاية واحدة تقتصر مدتها على أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٧[٤٤]. وسوف تتألف العملية الجديدة من أفراد من الشرطة العسكرية والمدنية، ولن يعني انتهاء ولايتها إنهاء دور الأمم المتحدة في هايتي. وسيلزم أيضاً أن يكون هناك وجود للمتابعة من أجل تقديم المشورة والدعم النشط في ميداني الأمن العام والإصلاح القضائي، فضلا عن رصد حقوق الإنسان.

وفي الجلسة ٣٨٠٦، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأرجنتين وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وسورينام وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكندا ونيكاراغوا وهايتي، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (السويد) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما وسورينام وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفرنسا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا ونيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية[٤٥] ووجه انتباههم أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل هايتي، يطلب فيها تمديد بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧[٤٦].

وقال ممثل هايتي، مفتتحا المناقشة، إنه رغم بعض الصعوبات، أُحرز تقدم ملحوظ إذ بدأت المشاريع الطويلة الأمد تحلّ محل البرامج الطارئة. وعلى الرغم من ذلك، ثمة مشاكل خطيرة لا تزال قائمة، ولا تزال المصالحة الوطنية مهددة بسبب انتشار الجماعات الإجرامية الذي يؤدي ما ترتكبه من أفعال إلى إيجاد مناخ يتمثل في انعدام الأمن والذعر بين السكان. وهذه العوامل، إلى جانب الحالة الاقتصادية الصعبة، تطرح تحدياً بالنسبة لقوة الشرطة. وفي ذلك السياق، أشار إلى أن الأمين العام شدد في تقريره الأخير على أن الشرطة الوطنية الهايتية لا يمكنها أن تتصدى

(٤٣) S/1997/564 و Add.1.

(٤٤) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، انظر الفصل الخامس.

(٤٥) S/1997/589.

(٤٦) S/1997/568.

وحدها لجميع التحديات الماثلة أمامها، وأنه لا يزال يتعين عليها القيام بالكثير حتى يمكنها الوصول إلى الدرجة السليمة من القدرة المهنية والكفاية. وبالتالي، فإن وفد بلده مقتنع بأن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي ستتمكن من مساعدة السلطات الهايتية على استكمال عملها والإعداد للتحول السلس إلى شكل آخر من التزام المجتمع الدولي تجاه هايتي[٤٧].

وذكر ممثل كندا أن مشروع القرار يشكل خطوة تاريخية هامة ضمن مجموعة الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم الحكم الديمقراطي في هايتي. وأكد على أن مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار البلد ستتولاها حالياً حكومة هايتي حيث أن البعثة الانتقالية لديها خطة وجدولا زمنيا لتسليم هذه المسؤوليات للشرطة الوطنية في وقت مبكر وبشكل فعال[٤٨]

وتكلم ممثل فرنسا قبل التصويت فذكر أن بعثتي حفظ السلام السابقتين قد لعبتا دوراً جوهرياً في الجهود التي تستهدف تعزيز فعالية الشرطة الوطنية الهايتية. غير أنه شدد على أنه رغم التقدم الكبير، لا تزال ظروف الأمن متقلبة والشرطة الوطنية لا تقدر تماماً على التصدي للتحديات الناشئة. ولتلك الأسباب، فإن وفد بلده يؤيد طلب السلطات الهايتية، وتوصيات الأمين العام، وبالتالي سيصوّت لصالح مشروع القرار وإنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي[٤٩].

وذكر ممثل كوستاريكا أن المجلس، باعتماده مشروع القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، يؤيد بوضوح وقوة وجهة نظر أوسع وأكثر شمولاً لمفهوم السلم والأمن الدوليين. وهذا النهج الجديد يشمل حالات صعبة ومعقدة، مثل الحالة في هايتي. وقال إن مجلس الأمن يسير في الاتجاه الصحيح من حيث فهم ما يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[٥٠].

وسلّم عدد من المتحدثين بمساهمة بعثة الأمم المتحدة السابقة في استقرار هايتي السياسي، غير أنهم أشاروا إلى أن الحالة العامة في هايتي لا تزال هشة وأن الشرطة الوطنية الهايتية ليست مستعدة استعداداً كاملاً بعد للتصدي بمفردها للتحديات الأمنية الناشئة. ولذلك السبب، فقد أيدوا، آخذين في الاعتبار طلب حكومة هايتي ورغبات بلدان المنطقة، إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي التي ستكون ولايتها محددة تحديداً واضحاً لمدة أربعة أشهر للإسهام في تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية. غير أن بعض المتحدثين أكدوا أن المسؤولية النهائية عن مستقبل هايتي تقع على هايتي نفسها حكومة وشعباً وأن الدعم الدولي لا يمكن أن يكون بديلاً عن الجهود التي تبذلها[٥١].

وذكر ممثل الصين أن الحالة في هايتي لم تعد تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وأن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي قد أُنجزت بالفعل. والمهمة الرئيسية التي تواجه هايتي الآن تتمثل في إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية، وهي مسؤولية ينبغي أن يضطلع بها أساساً شعب هايتي نفسه. غير أنه نظراً للطلب العاجل لحكومة هايتي ورغبات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤيد

(٤٧) S/PV.3806، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٦ (فنزويلا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (شيلي)؛ والصفحة ١٠ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (كينيا)؛ والصفحة ١١ (البرتغال)؛ والصفحة ١٢ (السويد).

الحكومة الصينية إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي كإجراء انتقالي[٥٢].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه رغم أن وفد بلده يلاحظ بعين الرضى أنه طرأ بعض التحسن على الحالة في هايتي من حيث الأمن، فإن الحالة تظل متقلبة وهذا ما يبعث على القلق. وأعلن أن الحالة في هايتي لم تشكل ولن تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين. وتتفاقم الحالة بفعل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها. وأكد كذلك أن وفد بلده لا يعارض الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في هايتي، ولكنه يجب أن يتناسب مع المتطلبات الحقيقية. وقال أن وفد الاتحاد الروسي يرى أنه لا يوجد سبب يحمل على الإبقاء على وجود عسكري للأمم المتحدة في هايتي. غير أن وفد بلده، إذ يأخذ في الاعتبار مناشدة رئيس هايتي وتوصيات الأمين العام وآراء ''أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي'' والمساهمين في عنصر الشرطة المدنية، يؤيد إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي على أساس تفاهم مؤداه أن ولاية البعثة الانتقالية، مثلما ينص عليها مشروع القرار، ستكون محددة تحديداً واضحاً ولفترة واحدة مدتها أربعة أشهر[٥٣].

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن الكثير قد أُنجز منذ عام ١٩٩٤. فلأول مرة في تاريخ هايتي، هناك رئيس منتخب شعبياً يخلف بشكل سلمي رئيساً آخر، وتظهر على اقتصاد هايتي بوادر الانتعاش بعد سنوات من التدهور. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا يزال هناك الكثير مما يتعيّن عمله. وفي هذا السياق، سيعزّز إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي سيادة حكم القانون والتنمية والتحول الديمقراطي والسلام في هايتي. وبالتالي، ستصوّت حكومة بلده لصالح مشروع القرار ولاستمرار تقديم الدعم لحكومة هايتي[٥٤].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٣ (١٩٩٧) وفي ما يلي نصّه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وإلى القرارات التي اتخذها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجه من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩تموز/يوليه ١٩٩٧ وبالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في مساعدة حكومة هايتي على إضفاء الطابع المهني على الشرطة وعلى مواصلة تهيئة الظروف الآمنة والمستقرة المؤدية إلى نجاح الجهود الراهنة الرامية إلى إنشاء قوة شرطة وطنية فعالة وتدريبها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في تمويل البعثة،

وإذ يحيط علما بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقا للقرار ١٠٦٨ (١٩٩٦)،

وإذ يؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في هايتي،

وإذ يلاحظ الدور الأساسي الذي تضطلع به حتى الآن الشرطة المدنية للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، في المساعدة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية تؤدي واجباتها بصورة كاملة، وتتسم بحجم وهيكل مناسبين، باعتبارها عنصرا لا غنى عنه لترسيخ الديمقراطية وإحياء نظام العدالة الهايتي، وإذ يرحب، في هذا السياق، باستمرار التقدم نحو إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يؤكد الصلة بين السلام والتنمية، وإذ يلاحظ أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في هايتي بدون مساعدة دولية كبيرة، وإذ يؤكد أن استمرار التزام المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بتقديم المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

هايتي أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل،

وإذ يدرك أن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية والمحافظة على الأمن والاستقرار وعن إقامة العدل وتعمير بلده،

١ - **يؤكد** الأهمية التي يتسم بها وجود قوة شرطة وطنية مهنية ومكتفية ذاتيا وتقوم بمهامها على نحو كامل، وذات حجم وهيكل مناسبين، وقادرة على القيام بكامل مجموعة مهام الشرطة، في تعزيز الديمقراطية وإنعاش الجهاز القضائي في هايتي؛

٢ - **يقرر**، انطلاقا مما ورد في الفقرة ١ أعلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية، التي تسند إليها ولاية تقتصر على فترة واحدة مدتها أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لمساعدة حكومة هايتي، من خلال دعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، والمساهمة في ذلك، على النحو المبين في الفقرات ٣٢ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٣ - **يقرر** كذلك أن تتألف بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي من عدد لا يتجاوز ٢٥٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ٥٠ من الأفراد العسكريين يشكلون مركز القيادة لعنصر أمني؛

٤ - **يقرر** أن يتولى العنصر الأمني للبعثة، تحت سلطة قائد القوة، كفالة السلامة وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة القائمين بتنفيذ الولاية المبينة في الفقرة ٢ أعلاه؛

٥ - **يقرر أيضا** أن تتولى بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي المسؤولية عن جميع العناصر والأصول العائدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي المتبقية في البلد لكي تنتشر على النحو الملائم إلى أن يتم سحبها؛

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة بغية تنفيذ أحكام الولاية المبينة في الفقرة ٢ أعلاه؛

٧ - **يطلب** من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛

٨ - **يسلم** بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان المهمتين الرئيسيتين اللتين تواجهان حكومة وشعب هايتي، وأنه لا غنى عن تقديم مساعدة دولية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي،

٩ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، وخاصة لتوظيف وتوزيع مستشاري الشرطة لمساعدة المفتش العام، والمديرية العامة، وقيادات الشرطة الوطنية الهايتية في المحافظات؛

١٠ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي يقدمه في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ توصيات بشأن طرائق تقديم المساعدة الدولية اللاحقة لبناء السلم في هايتي؛

١١ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

القرار المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٣٧): القرار ١١٤١ (١٩٩٧)

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وعملاً بالقرار ١١٢٣(١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، قدم الأمين العام تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي[٥٥]. ووفّر التقرير عرضا عاما للحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في هايتي، بالإضافة إلى توصيات الأمين العام بشأن الجهود الدولية لبناء السلام في المستقبل، على إثر انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وذكر الأمين العام في تقريره أنه لا توجد حكومة عاملة بصورة كاملة في هايتي منذ استقالة رئيس الوزراء في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويجري حالياً بذل الجهود من أجل إيجاد حل لتلك الأزمة والتوصل إلى حل توفيقي بين الطائفتين الرئيسيتين. ونظرا لشعوره بقلق بالغ إزاء المأزق السياسي وما خلّفه من آثار سلبية على الاقتصاد، فقد دعا السلطات الهايتية والزعماء السياسيين إلى العمل على التفاوض بروح من التسامح والمصالحة، بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لبلدهم المضي قدماً. وأضاف قائلاً إن المساعدة الدولية التي تقدم بعد شهر تشرين الثاني/نوفمبر ينبغي أن تركز على تعزيز المؤسسات القائمة، بما فيها الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي،

(٥٥) S/1997/832.

مما يعيد ثقة الشعب في العمليات الانتخابية في المستقبل ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ذكر الأمين العام أنه على الرغم من سخط الشعب المتزايد، لا تزال الحالة مستقرة نسبياً. ولذلك السبب، ونظرا لعدم تعرض السلطات للتهديد العسكري، تمنى أن يتمكن العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي من ترك البلد في نهاية الولاية الحالية للبعثة.

ولاحقا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ذكر الأمين العام، في إضافة لتقريره مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر[٥٦]، أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية، لا يزال تطورها كقوة مؤهلة فنيا بطيئا وغير منتظم، وستحتاج القوة إلى مساعدة دولية لمواصلة تطورها المؤسسي في نفس الوقت الذي تلبي فيه احتياجات البلد الأمنية. وبناء عليه، وفي ضوء الطلب المقدم من رئيس هايتي[٥٧]، اقترح الأمين العام على المجلس إنشاء بعثة متابعة، تكون مهمتها الرئيسية دعم الشرطة الوطنية الهايتية والمساهمة في تأهيلها فنياً. وأوصى أيضاً بإنشاء البعثة المقترحة، التي ستُعرف ببعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، لفترة أوّلية مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨[٥٨].

وفي الجلسة ٣٨٣٧، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأرجنتين وفنزويلا وكندا وهايتي، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين والبرتغال وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية[٥٩].

وأشار ممثل هايتي، مفتتحا المناقشة، إلى أن الأمم المتحدة اضطلعت منذ عام ١٩٩٥ بدور حاسم في صون الاستقرار والأمن في البلد وتوطيد العملية الديمقراطية. غير أنه أشار إلى أنه بمغادرة القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، سوف تتحمل الشرطة الوطنية الهايتية وحدها مسؤولية مواجهة التحديات الأمنية. وقال إن الشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى مساعدة دولية لتواصل تطورها المؤسسي بالذات، بينما تقوم بعملها أيضاً في صون الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال انعدام الأمن يمثل مشكلة، وظروف المعيشة لجميع الهايتيين ما زالت تتدهور، مع تزايد وجود فقر مدقع على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إصلاح الحالة. وفي هذه المرحلة، يواصل الشعب الهايتي اعتماده على دعم المجتمع الدولي. ولجميع هذه الأسباب، يطلب وفد بلده إلى مجلس الأمن أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع[٦٠].

وذكر ممثل كندا أن مشروع القرار الذي يدعو إلى إنشاء بعثة جديدة للشرطة المدنية في هايتي يدلل على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بمساعدة ذلك البلد وهو في طريقه إلى الديمقراطية. وأعرب عن قلق بلده إزاء الفجوة المتزايدة بين تطور الشرطة الوطنية الهايتية والبطء المؤلم لعملية إصلاح

(٥٦) S/1997/832 و Add.1.

(٥٧) S/1997/832، المرفق الثاني. رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي يطلب فيها استمرار تقديم المساعدة من بعثة شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية.

(٥٨) للاطلاع على تفاصيل عن ولاية بعثة المتابعة ومفهوم عملياتها وتكوينها، انظر الفصل الخامس.

(٥٩) S/1997/931.

(٦٠) S/PV.3837، الصفحتان ٢ و ٣.

الهيئة القضائية، غير أنه شدد على أن حكومة هايتي تقع على عاتقها في نهاية المطاف مسؤولية تنشيط نظامها القضائي. وحثّ أيضاً جميع الأحزاب السياسية في هايتي على العمل معاً للخروج من المأزق السياسي وإتاحة المجال لسير العمل الحكومي[٦١].

وذكر عدد من المتحدثين أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ عودة الحكم الديمقراطي إلى هايتي، ما زالت هناك مشاكل خطيرة في هايتي، ولم تصل أيضا الشرطة الوطنية الهايتية إلى مستوى الاحتراف المطلوب لكي تتصدى للتحديات الناشئة. ولذلك السبب، ومراعاة لتوصيات الأمين العام وطلب رئيس هايتي، أعربوا عن تأييدهم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي لمواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في تدريب أفرادها. وشدد عدة متحدثين آخرين على ضرورة وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي[٦٢].

وقال ممثل فرنسا إنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في وقت سابق، ولا سيما في مجال تدريب الشرطة، فإن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال بحاجة للدعم لاستكمال تطورها. ولا يزال أن الغموض يكتنف الحالة في البلد، ولذلك من الضروري كفالة أمن المواطنين بواسطة قوة شرطة كفؤة وفعالة وتتمتع بثقة الشعب. ولكل هذه الأسباب، تؤيد حكومة فرنسا إنشاء بعثة للشرطة المدنية، وستصوت بالتالي لصالح مشروع القرار. وستختلف العملية الجديدة عن البعثات السابقة، وستتكون بالكامل من الشرطة المدنية. ولن تشكل الترتيبات الخاصة الموضوعة لتوفير الأمن لمراقبي الأمم المتحدة سوابق لعمليات الشرطة المدنية الأخرى ذات الطبيعة المماثلة[٦٣].

وكرر ممثل الاتحاد الروسي الإعراب عن أن الحالة في هايتي لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين، وأن دور الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي قد تم انجازه بنجاح، في رأيه. غير أنه قال إن وفد بلده يؤيد إنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي مع تفهم واضح هو أن يكون للعملية الجديدة ولاية محددة بوضوح مقيدة بفترة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وينبغي أن تُقدم مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية مستقبلا عن طريق وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والدول الأعضاء المهتمة[٦٤].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بدعم التنمية السياسية والاقتصادية في هايتي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال السلامة العامة، فإن الشرطة الوطنية الهايتية ما زالت بحاجة للمساعدة للتصدي للعصابات وتجار المخدرات والجماعات السياسية التي تسعى إلى التأثير في الشرطة لتحقيق مآربها. ووجود بعثة الشرطة المدنية سيسمح للشرطة الهايتية بزيادة كفاءتها لمدة عام آخر. ولهذا السبب، فإن وفد بلده يؤيد بقوة إنشاء البعثة[٦٥].

---

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (شيلي)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (البرتغال)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (مصر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (اليابان)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (كينيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (بولندا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ١٣ (السويد).

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

وقال ممثل الصين إن وفد بلده يرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنهي بسرعة عملية حفظ السلام في هايتي، وأن تنقل محور التركيز في عملها إلى توفير المساعدة التقنية والمالية. ولكن إزاء الوضع الراهن والطلب الذي تقدمت به حكومة هايتي، يوافق وفد بلده، على سبيل الاستثناء، على بقاء بعثة الشرطة المدنية في هايتي لدعم تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية والمساهمة في الاستقرار والتنمية في البلد[٦٦].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٤١ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة وإلى القرارات التي اتخذها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب الموجه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي،

وإذ يحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وبإضافته المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يشيد بدور بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في البعثة الانتقالية،

وإذ يلاحظ أن ولاية البعثة الانتقالية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفقا للقرار ١١٢٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧،

وإذ يشيد بدور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد في هايتي،

وإذ يلاحظ ما قامت به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والبعثة المدنية الدولية في هايتي والمساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دور رئيسي في المساعدة على إنشاء شرطة وطنية هايتية ذات حجم وهيكل مناسبين تعمل على أتم وجه بوصفها عنصرا أساسيا لتدعيم الديمقراطية وإعادة تنشيط النظام القضائي في هايتي، وإذ يرحب، في هذا الصدد، بمواصلة التقدم نحو إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية ونحو إنجاز ''خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١''، التي وضعت في أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يؤكد الصلة بين السلم والتنمية، وإذ يلاحظ أن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه للتنمية المستدامة في هايتي، وإذ يشدد على أن وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ودعمها في هايتي أمر أساسي لتحقيق السلم والأمن على الأمد الطويل في البلد،

وإذ يدرك أن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة مستقرة وإقامة العدالة وتعمير بلدهما،

١ - **يؤكد** ما لوجود شرطة وطنية محترفة مكتفية ذاتيا تضطلع بعملها على أتم وجه، ذات حجم وهيكل مناسبين، وقادرة على أداء شتى مهام الشرطة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وإعادة تنشيط النظام القضائي في هايتي، ويشجع هايتي على المضي قدما في خططها بهذا الصدد؛

٢ - **يقرر**، إلحاقا بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، أن ينشئ لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي، يصل قوامها إلى ثلثمائة من أفراد الشرطة المدنية، بولاية محدودة بفترة واحدة مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لأجل مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، بما فيها رصد الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية وفقا للترتيبات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ تقرير الأمين العام والفقرات من ٢ إلى ١٢ من إضافة التقرير؛

٣ - **يؤكد** أنه إذا دعت الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية إلى الشرطة الوطنية الهايتية تعيَّن تقديمها من خلال الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية ومن جانب الدول الأعضاء المهتمة بذلك؛

٤ - **يؤكد** أيضا أن جميع الترتيبات الخاصة المكفولة لبعثة الشرطة المدنية لا تشكل سابقة تسري على العمليات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي تشمل أفرادا من الشرطة المدنية؛

٥ - **يقرر** أن تضطلع بعثة الشرطة المدنية بالمسؤولية عن أفراد بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وعن الأصول المملوكة للأمم المتحدة اللازمة لاستعمالها لدى أداء ولايتها؛

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

٦ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تقدم دعما مناسبا للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة لكي يتسنى تنفيذ أحكام الولاية على النحو الوارد في الفقرة ٢ أعلاه؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذه وحتى انتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

٨ - **يسلم** بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير هما المهمتان الرئيسيتان اللتان تواجهان حكومة هايتي وشعبها، وأن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي؛

٩ - **يطلب** إلى جميع الدول تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توظيف ونشر مستشاري شرطة لمساعدة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية ومديريتها العاملة ومقر قيادتها؛

١٠ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٦٦): بيان من الرئيس

في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي[٦٧]. وتضمَّن التقرير معلومات عن تنفيذ ولاية البعثة، وكذلك عرضاً للتطورات في منطقة البعثة. وقال الأمين العام في تقريره إن المجتمع الدولي يعتريه قلق شديد إزاء بقاء هايتي دون حكومة فعالة، وإن عواقب المأزق السياسي ستكون خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، مما يهدد العملية الديمقراطية ويضر بالتعاون الدولي أشد الضرر. ورغم أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال تحقق تقدما مطردا، فإن عدم وجود نظام قضائي فعال يحد بشدة من قدرتها على الاضطلاع بمهامها. وأكد، مع إدراك الصعوبات التي تنطوي عليها عملية إصلاح النظام القضائي، أن الجهود الدولية المبذولة للمساعدة على إنشاء قوة شرطة فعالة واحترافية ستصبح جهودا متزايدة الصعوبة في ظل عدم وجود سلطة قضائية فعالة.

وفي الجلسة ٣٨٦٦، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل هايتي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (غامبيا) بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٦٨]:

يشير مجلس الأمن إلى قراره ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ويرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨.

ويشيد مجلس الأمن بإنجازات ممثل الأمين العام في هايتي وموظفي الأمم المتحدة وضباط بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ويلاحظ مع التقدير المساهمات الهامة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي.

ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزه شعب هايتي في سبيل إنشاء نظام ديمقراطي ودستوري دائم. كما يرحب بالتحسن المتواصل في حالة الأمن والاستقرار في هايتي. ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام في تقييمه للشرطة الوطنية الهايتية على النحو الوارد في تقريره الأخير. ويرحب أيضا بالتقدم الكبير الذي حققته الشرطة الوطنية الهايتية وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، ويعرب عن ثقته في أن أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي ستواصل البناء على أساس إنجازات البعثات السابقة التابعة للأمم المتحدة في هايتي وتعزيز التطور المهني للشرطة الوطنية الهايتية. ويعرب مجلس الأمن عن أمله في أن يقابل إنجازات الشرطة الوطنية الهايتية تقدم في

(٦٧) S/1998/144.

(٦٨) S/PRST/1998/8.

مجالات أخرى، بما في ذلك إقامة نظام قضائي سليم، ويسلم، في هذا الصدد، بأهمية الإصلاح القضائي.

ويؤكد مجلس الأمن مجددا على وجوب تقديم أي مساعدة إضافية إلى الشرطة الوطنية الهايتية، إذا لزمت، بتأييد تام من المجتمع الدولي، عن طريق وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعن طريق المنظمات الدولية والإقليمية، ومن قبل الدول الأعضاء المهتمة بالأمر.

ويؤكد مجلس الأمن مجددا أيضا أن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية، والمحافظة على وجود بيئة آمنة ومستقرة، وإقامة العدل، وإعادة بناء البلد. ويؤكد أهمية استمرار هايتي في تسوية قضاياها محل النزاع تسوية سلمية وديمقراطية. ويعرب المجلس عن رأيه القائل بأن التسوية الفورية لهذه المسائل في هايتي ستسهل التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدة الدولية. ويؤيد تماما النداء الذي وجهه الأمين العام إلى السلطات والزعماء السياسيين في هايتي لإخراج هايتي من مأزقها السياسي لكي تتمكن من السير قدما، ويرحب بالجهود المضطلع بها حاليا لتحقيق هذه الغاية.

ويؤكد مجلس الأمن على الأهمية البالغة لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة في هايتي بطريقة حرة ونزيهة وشفافة بغية السماح بمشاركة الناخبين على أوسع نطاق ممكن، بما يتمشى مع القانون الهايتي. ويلاحظ أنه سيلزم بذل جهد كبير لضمان نجاح هذه الانتخابات المتسمة بأهمية حيوية. ويتطلع مجلس الأمن إلى الخطوات المتخذة من حكومة هايتي في هذا الصدد ويحث المجتمع الدولي على أن يكون مستعدا لتقديم ما قد يُطلب من مساعدة في العملية الانتخابية.

ويسلم مجلس الأمن بأن الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء يشكلان المهمتين الرئيسيتين اللتين تواجههما هايتي حكومة وشعبا، ويؤكد أن الالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل في هذا البلد. ويشيد بجهود المنظمات والبلدان المشتركة حاليا في تلبية هذه الاحتياجات ويشجعها على تنسيق أنشطتها.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٤٩): القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)

في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٤١ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يغطي أنشطة البعثة والتطورات التي حدثت في منطقة البعثة منذ تقريره الأخير[٦٩]. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الجهود الرامية إلى حل الأزمة المؤسسية في هايتي لم تكن مثمرة، وأن البلد لا يزال بدون حكومة فاعلة. وقال إن استمرار المأزق السياسي يعرِّض العملية الديمقراطية الهشة في هايتي لمخاطر كبيرة، كما يمثل عقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية والمساعدة الدولية. ومع تشديده على أهمية ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة، فقد قال إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الانتخابية الدولية إذا طلبت السلطات الهايتية منها ذلك. وأفاد كذلك أنه على الرغم من إحراز تقدم في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وفي أدائها، فإن إنشاء قوة شرطة فعالة هي مهمة معقدة وطويلة الأمد، وتتطلب تدريبا دوليا مستمرا من أجل تعزيز تلك القوة وتوطيد المنجزات التي حققتها بالفعل.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٤١ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يغطي أنشطة البعثة والتطورات الأخيرة في منطقة البعثة[٧٠]. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن العملية الديمقراطية في هايتي لا تزال تصطدم بعدم وجود رئيس للوزراء. وقال إن استمرار الأزمة السياسية يؤثر أيضا على ثقة الجمهور في قدرة السلطات ورغبتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي يواجهها البلد، ويؤثر كذلك على المساعدة الدولية. وعلى الرغم من أن الشرطة الوطنية الهايتية قد حققت قدرة أكبر

(٦٩) S/1998/796.

(٧٠) S/1998/1064.

على فرض احترام القانون والنظام، فهي لا تزال تفتقر إلى الخبرة والمهارات المهنية والتماسك وغير ذلك مما تتصف به قوات الشرطة المستقرة. وأكد على أهمية إنشاء نظام قضائي فعال في هايتي. وشدد على أن إنهاء ولاية البعثة في تلك المرحلة لن يعرِّض للخطر فقط الإنجازات التي تحققت حتى ذلك الوقت، بل سيكون له أيضا تأثير سلبي على الجهود التي يبذلها البلد لتعزيز مؤسساته. وقال إنه، لذلك، يشاطر رئيس هايتي ما أعرب عنه من آراء في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[٧١]، ويقترح أن يأذن المجلس بتمديد ولاية البعثة ومفهوم عملياتها لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩[٧٢].

وفي الجلسة ٣٩٤٩، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٤ آب/أغسطس و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على التوالي. وبعد ذلك، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية[٧٣]. ووجه انتباههم أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل هايتي[٧٤].

وذكر ممثل الأرجنتين، مفتتحا المناقشة، أنه يتفهم تردد بعض أعضاء المجلس إزاء تجديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بيد أنه يطلب من تلك الوفود أن تتفهم أهمية الحفاظ على سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في المنطقة. وقال إن المجلس راعى، في عدة مناسبات، الاحتياجات الخاصة لكل منطقة، معربا عن أمله أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لهايتي. غير أنه أوضح أن القيادة الهايتية يجب أن تظهر اعترافها بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي وذلك من خلال اتخاذ إجراءات محددة تستهدف التوصل إلى حل للأزمة السياسية في هايتي[٧٥].

ورأى ممثل شيلي أنه باعتماد مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي يكون المجلس قد أوفى بمسؤوليته بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وقال إنه يجب ألا يتخلى المجتمع الدولي عن الشعب الهايتي، بل عليه أن يواصل تقديم الدعم له[٧٦].

وذكر ممثل كندا أن حكومة بلده ستواصل مساهمتها في بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي على نفس المستوى. وأشار إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يلزم تنفيذه، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح نظام العدالة في هايتي. وقال إن الوقت قد حان للتفكير في كيفية مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وتوسيع النظام القضائي في هايتي بعد مغادرة البعثة. ويشجع مشروع القرار على تنفيذ هذه العملية

(٧١) رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة من رئيس هايتي يطلب فيها من الأمم المتحدة التعاون مع هايتي من أجل تعزيز الشرطة الوطنية (S/1998/1003).

(٧٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وتكوينها، انظر الفصل الخامس.

(٧٣) S/1998/1117.

(٧٤) S/1998/1003.

(٧٥) S/PV.3949، الصفحة ٢.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

التي ستفضي إلى توصيات يقدمها الأمين العام بشأن عملية انتقال قابلة للتنفيذ(٧٧).

وذكّر ممثل كوستاريكا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقال إن تلك المسؤولية، بموجب المادة ١، مسؤولية استباقية وشاملة، لأن المادة تنص على أن الأمم المتحدة يجب ''أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها''. وأضاف أن الحالة في هايتي تشكل مثالا واضحا على الحاجة إلى مشاركة دولية منظمة من زاوية ضمان وبناء السلام، وبالتالي منع عودة الصراعات وعدم الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإحصاءات المؤثرة المتعلقة بالتنمية البشرية في هايتي، بما في ذلك مستويات التعليم والفقر، تمثل سببا كافيا لمواصلة مساعدة شعبها لتعزيز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي جديد. وقال إن دور الأمم المتحدة في هايتي يتعدى المفهوم التقليدي للمساعدة الإنمائية، فهو يمتد إلى تشجيع الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة لعدم الرجوع إلى الوراء(٧٨).

وقل ممثل البرازيل إنه على الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، لا تزال قوة الشرطة الهايتية غير قادرة على إدامة نفسها بنفسها، كما أن الإصلاح القضائي يعاني من تأخيرات يؤسف لها. وعلاوة على ذلك، فإن الجمود السياسي لا يزال يقوض المؤسسات الوطنية، ويعوق تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في هايتي. وأضاف أن وفد بلده يعتبر تمديد ولاية البعثة جزءا من استراتيجية وقائية تشمل تقديم المساعدة الاقتصادية لعملية إعادة إعمار هايتي وتنميتها. وستوفر الولاية المجددة للبعثة فرصة أيضا لنقل مهام البعثة تدريجيا إلى هيئات أخرى. وذكر كذلك، مسلطا الضوء على الفقرة ٨ من مشروع القرار المعروض على المجلس، أنها خطوة صغيرة، وإن كانت من ناحية أخرى خطوة ابتكرها المجلس لإحياء المادة ٦٥ من الميثاق(٧٩).

ورحب ممثل كينيا بالنداء القوي الذي يحث فيه المجلس السلطات والزعماء السياسيين في هايتي على التفاوض على نحو عاجل من أجل إنهاء الأزمة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، مشددا على الحاجة إلى إقامة آلية مختلفة تمكّن من التحول إلى أشكال أخرى لمساعدة هايتي والتركيز بدرجة أكبر على بناء السلام(٨٠).

وأعرب ممثل البرتغال عن قلق وفد بلده إزاء استمرار العنف والاضطراب، والوضع الاقتصادي الصعب، ومستوى البطالة المرتفع، ونفقات المعيشة المرتفعة، وخطى التغيير البطيئة في هايتي. وقال إن من المؤسف أيضا تأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية، وبالتالي إطالة أمد المأزق السياسي. ولذلك يحث وفد بلده السلطات الهايتية والزعماء السياسيين أن يبدأوا بسرعة في البحث عن حل تفاوضي للأزمة. وهو يعتقد أيضا أن وجود الأمم المتحدة في هذا البلد أمر يتسم بأهمية قصوى، وسيصوت بالتالي لصالح مشروع القرار(٨١).

وقال ممثل فرنسا إن حكومة بلده تشارك في القلق الذي أعرب عنه متكلمون آخرون حثوا المجلس على أن ينهي أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وأن يحوِّل إدارة البعثة إلى إطار آخر.بيد من الواضح أن

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

ذلك التحول ينبغي أن يكون منظما، وأن يتم على مراحل حتى لا يلحق الضرر بالنتائج التي تحققت. ويؤيد وفد بلده تمديد ولاية البعثة تأييدا تاما[٨٢].

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه يشاطر غيره الرأي الذي مفاده أن هايتي لا تزال في أمس الحاجة إلى المساعدة ''حتى تقف على قدميها'' وتتغلب على أزمتها الاقتصادية والاجتماعية. وأكد أن الحالة في هايتي لم تشكل منذ البداية تهديدا للسلام والأمن الدوليين، بل أنها حالة اعتيادية تتمثل في انتقال صعب لمجتمع يفتقر إلى تقاليد ديمقراطية – وهو انتقال تزيد من صعوبته الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية الحادة وانتشار الفقر. وهي لا تختلف عن الحالة في عدد كبير من البلدان النامية الأخرى التي تواجه مشاكل مماثلة. وذكّر المتكلم بأول بعثة تابعة للأمم المتحدة نُشرت في هايتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومنذ ذلك الوقت مُددت ''للمرة الأخيرة'' عدة مرات تحت مسميات مختلفة. وقال إن اعتماد مشروع القرار المقترح بشأن تمديد عملية حفظ السلام في هايتي سيقلل من هيبة المجلس ويضعف الثقة بقراراته. ولذلك، فإن وفد بلده بالتالي لن يؤيد مشروع القرار[٨٣].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٣ صوتا وعدم معارضة أحد وامتناع عضوين (الاتحاد الروسي والصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)[٨٤]. وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والقرارات التي اتخذها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الموجه إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي،

وإذ يحيط علما أيضا بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٤ آب/أغسطس و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يشيد بدور بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في مساعدة حكومة هايتي، عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في بعثة الشرطة المدنية،

وإذ يشيد أيضا بدور ممثل الأمين العام في هايتي في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي في هايتي،

وإذ يلاحظ ما قامت به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، والمساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن البرامج الثنائية، من دور رئيسي في المعاونة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية ذات حجم وهيكل كافيين وجاهزة للعمل تماما، بوصفها عنصرا متكاملا لتوطيد الديمقراطية وإعادة تنشيط نظام العدالة في هايتي، وإذ يؤكد، في هذا الصدد، أهمية إصلاح النظام القضائي في هايتي لنجاح تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وإذ يرحب بمواصلة التقدم نحو إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية ونحو إنجاز ''خطة تطوير الشركة الوطنية الهايتية للفترة ١٩٩٧ ٢٠٠١''. التي وضعت في أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يؤكد الصلة بين السلم والتنمية، وإذ يلاحظ أن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، وإذ يشدد على أن وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ودعمها في هايتي أمر أساسي لتحقيق السلم والأمن على الأجل الطويل في البلد،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الركود السياسي الذي طال أمده والذي يمثل خطرا كبيرا للسلم والتنمية،

وإذ يعرب عن شديد أسفه لأن هذا الركود السياسي لم يمكن بعد من تحويل أنشطة بعثة الشرطة المدنية إلى أشكال أخرى من المساعدة الدولية،

وإذ يدرك أن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وعن الحفاظ على بيئة آمنة مستقرة وإقامة العدالة وتعمير بلدهما،

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٨٤) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.3949، الصفحة ٩.

١ - **يؤكد من جديد** ما لوجود شرطة وطنية محترفة مكتفية ذاتيا وجاهزة للعمل تماما وذات حجم وهيكل كافيين، وقادرة على أداء شتى مهام الشرطة كاملة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وإعادة تنشيط نظام العدالة في هايتي، ويشجع هايتي على المضي قدما في خططها في هذا الصدد؛

٢ - **يقرر**، إلحاقا بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، أن يمدد لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الولاية الحالية لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك مفهوم تشغيلها، بغية مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها وفقا للترتيبات الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بما في ذلك رصد الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرة المديرية المركزية لقوة الشرطة على إدارة المعونة المقدمة إليها من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٣ - **يؤكد** أن المساعدة الدولية التي تقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية مستقبلا ينبغي أن ينظر فيها عن طريق الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعن طريق المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك من قبل الدول الأعضاء؛

٤ - **يطلب إلى** الدول الأعضاء أن تقدم دعما مناسبا للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة لكي يتسنى تنفيذ أحكام الولاية المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

٥ - **يؤكد** أهمية تحقيق التنسيق الكامل فيما بين المساهمين المتعددي الأطراف والثنائيين بما يكفل تخصيص المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية تخصيصا فعالا، ويطلب إلى ممثل الأمين العام في هايتي أن يعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء لضمان تكامل الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٦ - **يحث بقوة** السلطات والزعماء السياسيين في هايتي على الوفاء بمسؤولياتهم والتفاوض على نحو عاجل من أجل إنهاء الأزمة بروح من التسامح والتوفيق؛

٧ - **يهيب** بالسلطات الهايتية أن تقوم بإصلاح وتعزيز نظام العدالة في هايتي، وبخاصة إصلاح وتعزيز مؤسساته العقابية؛

٨ - **يؤكد** أن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان المهمتين الرئيسيتين اللتين تواجهان حكومة هايتي وشعبها، وأن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي، ويدعو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في صياغة هذا البرنامج؛

٩ - **يطلب** إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعيين ونشر مستشاري شرطة لمساعدة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية ومديريتها العامة ومقر إدارتها؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذه وحتى انتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

١١ - **يعرب عن اعتزامه** ألا يمدد بعثة الشرطة المدنية بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره الثاني، المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، توصيات بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى للمساعدة الدولية، لكي ينظر فيها مجلس الأمن، واضعا في اعتباره ضرورة المحافظة على التقدم المحرز في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وأن يواصل تعزيز مساندة الأمم المتحدة من أجل تدعيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمحافظة على القانون النظام في هايتي؛

١٢ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

وقال ممثل الصين، متكلما بعد التصويت، إن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي استمرت أكثر من خمس سنوات، وجرى تمديدها عدة مرات بأشكال مختلفة. وقال إن الوضع في هايتي مستقر نسبيا، ولا يشكل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين. ويشدد القرار المطروح على المجلس على أن التعمير الاقتصادي هو إحدى المهام الرئيسية التي تواجه البلد. وقد أبدى وفد بلده كثيرا من المرونة، باقتراحه تمديد ولاية البعثة لفترة مناسبة. غير أنه يأسف لأن المقترحات الصينية الرئيسية لم تؤخذ في الاعتبار، ولم يعتمدها مقدمو مشروع القرار، ونتيجة لذلك، اضطر وفد بلده إلى الامتناع عن التصويت[٨٥].

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومة بلده ترحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بتمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد لتوفير التدريب والتوجيه للشرطة الوطنية الهايتية. ولكن وفد بلده يظل يشعر بالقلق إزاء الأزمة السياسية الراهنة، ويحث أبناء شعب هايتي على حل خلافاتهم لصالح مستقبل البلد القريب والبعيد. وقال إنه سيتعين في الأشهر المقبلة على المجتمع الدولي إعداد آلية انتقال صالحة خارج إطار حفظ السلام بغية مواصلة دعم الطابع المهني لشرطة هايتي الوطنية[٨٦].

وذكر ممثل هايتي أن المجلس، بإذنه بتمديد ولاية البعثة، يكون قد أتاح لقوة الشرطة الفتية مواصلة التطور، وأسهم أيضا في المحافظة على التقدم المحرز حتى ذلك الوقت في بناء الديمقراطية وسيادة القانون. وقال إن هايتي تواجه أزمة مؤسسية مستمرة؛ ولكن رغم الطابع المحبط الذي يتسم به الوضع، فإن فرض حل بالقوة يمكن أن يتسبب في مشاكل خطيرة مستقبلا. وأوضح أن برلمان هايتي قد عقد دورة استثنائية لمناقشة هذه المسألة وإيجاد حل لها في إطار دستور هايتي[٨٧].

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٧٤): القرار ١٢٧٧ (١٩٩٩)

في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يغطي أنشطة البعثة والتطورات في منطقة البعثة[٨٨]. وتضمن التقرير أيضا تعليقات أخرى بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى من المساعدة الدولية بخلاف الأشكال الواردة في التقارير السابقة، لكي ينظر فيها المجلس. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الفترة المستعرضة شهدت مفاوضات مستمرة بين الأحزاب السياسية وحكومة هايتي بشأن كيفية مواصلة العملية الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات تشريعية وبلدية. وقال إن الحالة الأمنية ظلت مثارا للاهتمام، ولتفادي المزيد من التدهور في الشهور المفضية إلى الانتخابات، يتعين بذل جهود منسقة من جانب حكومة هايتي والشرطة والقيادات السياسية والمدنية. وذكر أيضا أن مسؤولية الأمن تقع على عاتق جميع الهايتيين، وأن الشرطة الوطنية الهايتية لا يمكنها أن تعمل بفعالية إلا إذا لقيت الدعم التام من الحكومة ومن جميع السكان. وقال الأمين العام كذلك إنه سيكون من المناسب، في ذلك المنعطف، تقييم المدى الذي يمكن به الجمع بين بعض الوظائف التي كانت تضطلع بها في ذلك الوقت البعثتان الموجودتان في هايتي – بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي – ودمجها في عملية متكاملة واحدة. ورهنا بتوافر الموارد، يمكن للبعثة الجديدة أيضا أن تعمل في مجالات الرصد وبناء المؤسسات في ميدان حقوق الإنسان لتقديم الدعم إلى القطاع القضائي والشرطة الوطنية. وستشجع البعثة أيضا السلطات الهايتية على التعجيل بإصلاح نظام العدالة؛ والتحقق ودعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والمساعدة في تطوير وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك المجتمع المدني.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا آخر عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يغطي أنشطة البعثة والتطورات في منطقة البعثة منذ تقريره الأخير[٨٩].

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٨٨) S/1999/908.

(٨٩) S/1999/1184.

وذكر الأمين العام في تقريره أن تحديد موعد للانتخابات التشريعية والمحلية التي تأخرت لمدة طويلة في هايتي كان بمثابة خطوة هامة إلى الأمام. غير أن عددا من التطورات المقلقة قد أثار المخاوف إزاء العملية الانتخابية، والحالة الأمنية، والتسييس المحتمل للشرطة الوطنية الهايتية. وعلاوة على ذلك، فإن تأجيلا لآخر للانتخابات من شأنه أن يضعف ثقة الشعب الهايتي في الحكومة. وأفاد الأمين العام كذلك بأن الشرطة الوطنية الهايتية حققت تقدما كبيرا منذ إنشاء البعثة. وقال إن جهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هايتي ستنتهي بانتهاء ولاية البعثة. وشدد على أهمية أن يواصل المجتمع الدولي وجوده في البلد لمساعدة الحكومة في عملية تحقيق الديمقراطية، وإضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة، وتعزيز النظام القضائي، على نحو ما طلبه رئيس هايتي في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩[٩٠].

وفي الجلسة ٤٠٧٤، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريرين مقدمين من الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي هايتي وفنزويلا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (سلوفينيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين والبرازيل وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية[٩١].

وقال ممثل هايتي، مفتتحا المناقشة، إن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي ومختلف البعثات التي سبقتها في هايتي اضطلعت جميعها بولاياتها في بيئة مؤاتية. إلا أن العناصر التي تنطوي على تهديد لا تزال قائمة ويمكن أن تعكس مسار الاتجاه نحو التقدم. وذكّر بأن الأمين العام قد اقترح في تقريره أن تضطلع البعثة الجديدة بتنفيذ المهام التي كانت تنفذها في ذلك الوقت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، بهدف مساعدة الحكومة الهايتية في قطاعات ذات أهمية حاسمة لتعزيز الديمقراطية، مثل قوة الشرطة والعدالة وحقوق الإنسان. ولذلك، يأمل وفد بلده أن توافق الهيئات المعنية على مشروع القرار المتعلق بمرحلة الانتقال إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وكذلك على مشروع القرار الذي ينص على إنشاء البعثة المعروض على الجمعية العامة[٩٢].

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده سيمتنع عن التصويت لأسباب مبدئية. أولها أن المجلس بتمديده ولاية البعثة ينتهك قراره مرة أخرى. فحقيقة أن كلمة ''استمرار'' استخدمت في النص بدلا من عبارة ''تمديد الولاية'' لا تغير من جوهر المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس هايتي حدد موقفه بوضوح عندما أعرب عن رغبته في ألا يكون أعضاء البعثة الجديدة التي ستُنشأ من العسكريين أو المسلحين[٩٣]. وهذا النهج يخالف ما يرد في مشروع القرار. وشدد على أنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا بتمديد ولاية البعثة إذ أن حكومة هايتي لم تتقدم بأي طلب كتابي رسمي بهذا الصدد[٩٤].

---

(٩٠) رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس هايتي، يطلب فيها إنشاء بعثة دعم، مؤلفة من أفراد لا يرتدون زيا عسكريا ولا يحملون أسلحة، لدعم عملية تحقيق الديمقراطية، ومساعدة حكومة هايتي في تعزيز الجهاز القضائي، وإضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

(٩١) S/1999/1202.

(٩٢) S/PV.4074، الصفحتان ٢ و ٣.

(٩٣) S/1999/1184، المرفق الثاني.

(٩٤) S/PV.4074، الصفحتان ٣ و ٤.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا، ودون أي اعتراض، وامتناع عضو واحد (الاتحاد الروسي) عن التصويت، بوصفه القرار ١٢٧٧ (١٩٩٩)[٩٥]. وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والقرارات التي اتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي والتي يطلب فيها إنشاء بعثة مدنية دولية للدعم في هايتي،

وإذ يحيط علما أيضا بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٤ آب/أغسطس و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

وإذ يشيد بالمساهمات القيّمة لممثل الأمين العام، وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وبرامج المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائية والمانحين الثنائيين، في مساعدة حكومة هايتي عن طريق الدعم والإسهام في إضفاء طابع الاقتدار المهني على الشرطة الوطنية الهايتية بوصفها عنصرا أصيلا من عناصر تدعيم نظام العدالة في هايتي، وكذلك عن طريق جهودها في مجال تطوير المؤسسات الوطنية،

وإذ يسلّم بأن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وإقامة العدالة وتعمير بلدهما، وبأن حكومة هايتي تتحمل مسؤولية خاصة عن مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ونظام العدالة وجعلهما يؤديان مهامها على نحو فعّال،

١ - **يقرر** استمرار بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لضمان تحولها تدريجيا إلى بعثة مدنية دولية للدعم في هايتي بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينسق ويعجّل عملية التحول من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

٣ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

وقال ممثل الأرجنتين، متكلما بعد التصويت، إن القرار كان في الأساس تدبيرا تقنيا يستهدف تسهيل الانتقال السلس بين البعثات المنتشرة في ذلك الوقت والبعثة الجديدة المدنية الدولية للدعم في هايتي التي ستنظر الجمعية العامة في إنشائها[٩٦].

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومة بلدها تؤيد بقوة اقتراح مواصلة مهمة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، حيث يتيح ذلك للأمم المتحدة الوقت اللازم لتعيين الأفراد ذوي المهارة التقنية اللازمين لانجاز ولاية البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. وأضافت أن الانتقال خلال الأشهر التالية من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي يعبر عن الحقائق المتغيرة في نمط المساعدة الدولية الأنسب لهايتي في ذلك الحين. وفي إطار ذلك الدور الجديد، سيحل محل القوات النظامية المسلحة الموجودة في البلد في ذلك الوقت مستشارون فنيون يتركز عملهم على إنشاء كوادر من قادة الشرطة ومديريها في هايتي[٩٧].

وقال ممثل البرازيل إن الجمعية العامة ستوافق قريبا على إنشاء بعثة جديدة متكاملة في هايتي، بما يتيح اختتام انشغال مجلس الأمن بحفظ السلام في ذلك البلد. وسيتيح تمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي الوقت الضروري لتحقيق الانتقال السلس إلى شكل جديد من أشكال المساعدة الدولية حتى يمكن تشغيل البعثة الجديدة تشغيلا كاملا[٩٨].

(٩٥) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.4074، الصفحة ٤.

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

وقال ممثل الصين إن وفد بلده يؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ويأمل أن تبت الجمعية العامة في القرار ذي الصلة في وقت مبكر. ومع ذلك، في ضوء الحالة العامة في هايتي، ينبغي لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن تنظر في استكمال عملها حتى تتمكن الوكالات ذات الصلة من القيام بدور أعظم في بناء السلام[٩٩].

وذكر ممثل كندا أن الإنجازات التي حققتها بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي تمكِّن المجلس من الانتقال إلى آلية مرنة ملائمة لاحتياجات هايتي ذات الأولوية. وسوف تستكمل البعثة المدنية الدولية المستقبلية في هايتي عملية الانتقال الجارية من وجود حفظ سلام عسكري إلى وجود شرطة مدنية تتطور إلى برنامج تعاون على الأجل الطويل. ولذلك تصبح فترة الانتقال التي أقرها المجلس لتوه بقراره استمرار البعثة حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ فترة جوهرية إذا أريد تنظيم البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ووزعها واستخدامها لكامل إمكاناتها. وأضاف أن البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي تختلف اختلافا جوهريا عن بعثة لحفظ السلام[١٠٠].

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

١٩ - إسقاط طائرتين مدنيتين في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣٥): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١]، طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن في ضوء ''خطورة الحالة التي نجمت عن قيام القوات الكوبية بإسقاط طائرتين مدنيتين''.

وفي الجلسة ٣٦٣٤، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل كوبا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة من ممثل كوبا، يحيل بها مذكرة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة من وزارة خارجية كوبا فيما يتصل بإسقاط الطائرات الكوبية لطائرتين ''مدنيتين'' تابعتين للولايات المتحدة واستعداد حكومة كوبا لمناقشة المسائل مع حكومة الولايات المتحدة، في مجلس الأمن أو أي مكان آخر؛ ومذكرة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة من وزارة خارجية كوبا، تفيد أن طائرات تابعة للسلاح الجوي الكوبي أسقطت طائرتين خاصتين من طراز سيسنا أقلعتا من فلوريدا أثناء انتهاكهما للمجال الجوي فوق المياه الإقليمية الكوبية. وتضمَّنت الرسالة أيضا

(١) S/1996/130.